

مواطنة تطالب بإعادة النظر في نظام منح الجنسية السعودية

وهي إضافة ولدي الذي بلغ سنة وثمانية شهور كون كفيل زوجي يرفض تسليمه جواز سفره لإضافة الولد وكما تعلمون بأن الإضافة لا بد أن تتم في الجواز قبل الإقامة، ولنا أكثر من ثمانية شهور ونحن نحاول ولكن دون جدوى.

دراسة أطفالنا: لا يتم قبول أطفالنا إلا عند بداية العام الدراسي الأمر الذي ينتهي دائماً بعدم تسجيلهم إلا في مدارس بعيدة المكان وبعد مراجعة مكاتب الإشراف التربوي ومحاولة شرح الظروف والتبرير لما تزوجت من غير سعودي مع أن التوجيهات تنص على مساواة أبناء السعوديات بالسعوديين في التعليم والرد دائماً بأن النظام يشمل أبناء الأرامل والمطلقات.

تجنيس الأولاد دون البنات فنظام الجنسية السعودية وبالأخص المادة الثامنة تجنس الذكور فقط من أبناء السعوديات دون الإناث مع العلم بأن المرأة السعودية أصبحت عاملة ومتعلمة في كل المجالات، فكيف لبناتنا التعلم والعمل إن كن غير سعوديات؟!

لماذا يتم تجنيس المرأة غير السعودية المتزوجة من سعودي فوراً بموجب المادة ١٦ من قانون الجنسية السعودية مع العلم بأن المنفعة التي تعود على الأسرة جراء ذلك لا تذكر كون المنفعة تقتصر على شخص واحد فقط مع العلم بأن تجنيس الرجل المتزوج من سعودية يشمل كل الأسرة ويعم بالفائدة.

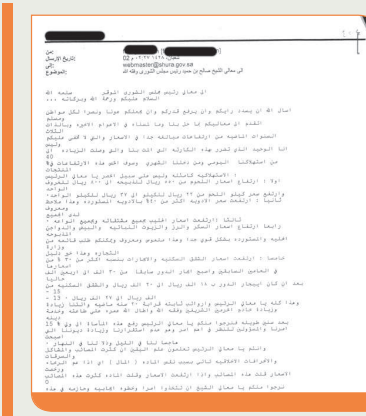
معالي الشيخ أحبت التذكير بمشكلة وبواقع ملموس في المجتمع السعودي إن كانت تلك النظم والقرارات اتخذت للمنفعة العامة في ذلك الوقت فالآن أصبح الضرر الواقع منها أكثر من نفعها ولعاليكم تصور حال أبنائنا وبناتنا دون تعليم ودون هوية وعمل، لذا أرجو من معاليكم طرح الموضوع للمناقشة وتعديل النظم واستحداث خيارات وحلول للائي في مثل وضعي وكون المجلس أصدر العديد من القرارات المدروسة التي عم نفعها الجميع أقترح وأرجو منكم الأمر بدراسة أوضاع مثيلاتي وحصرهن لمعرفة كل ما يعرقل حياتهن حرصاً على أسرهن جعله الله في موازين حسناتكم ونفع بكم.

خيرية سعيد عمر فلاته



يساوي بين الكل بين من ولد في هذا البلد والمتزوج من سعودية مع القادم من الخارج للعمل فترة وجيزة وعودته لبلاده والخص معاناتي في التالي: مشكلة عمل أزواجنا والتي تجعلنا تحت رحمة كفيله أنا وأطفالي وحاليا أعاني من مشكلة صعبة

ابن سليم يدعو المجلس للتدخل لكبح جماح الأسعار



لدى المواطنين حيث إن كثيراً من المشكلات والسرقات والانحرافات تأتي بسبب ذلك وإذا قلت الأسعار وعم الرخاء قلت المشكلات. وطالب المواطن فادي بن سليم المجلس بالتدخل لرفع هذا الأمر إلى ولاية الأمر والمسؤولين للنظر فيه من أجل مصلحة الجميع.

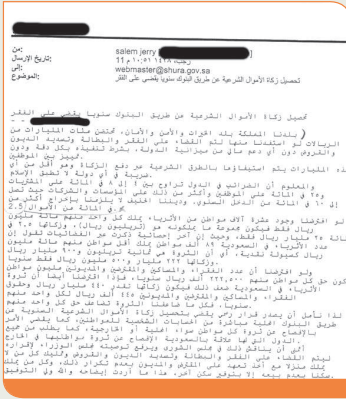
أرسلت خيرية بنت سعيد فلاته عريضتها باسم رئيس المجلس تتحدث فيها عن معاناتها هي وفتة من المواطنات السعوديات حيث قالت:

معالي الشيخ صالح بن حميد سلمه الله رئيس مجلس الشورى وإمام وخطيب الحرم المكي الشريف أكتب لمعاليكم اليوم راجية من الله العلي القدير رب العرش العظيم التوفيق في وصول صوتي وأصوات الكثيرات من السعوديات اللائي يعانين مما أنا فيه ويعشن يوماً مع مأساة تعتبر إجحافاً في حقنا كمواطنات، وفيه أفيد معاليكم بأنني متزوجة من قريبي والذي لا يحمل الجنسية السعودية مع العلم بأنه من مواليد المملكة العربية السعودية ولا يعرف له وطن إلا بلد الحرمين ولي والله الحمد والمئة ثلاث أطفال بنتان وولد، مشكلتي تتمثل في كون وضع زوجي، فنظام الإقامة بالمملكة

رفع المواطن فادي بن سليم عريضة لرئيس المجلس يشكو فيها من الارتفاع الكبير في الأسعار، وقال ابن سليم: لسيت أنا الوحيد الذي تضرر بهذه الكارثة التي أت بنا والتي وصلت الزيادة فيها إلى ٤٠٪. تستقطع من دخلنا الشهري، وشملت هذه الارتفاعات المنتجات الاستهلاكية مثل أسعار اللحوم حيث ارتفع سعر الذبيحة من ٥٥٠ ريالاً إلى ٨٠٠ وسعر كيلو اللحم من ٢٢ إلى ٣٧ ريالاً، وارتفع سعر الدواء أكثر من ٤٠٪. وللاذوية المستوردة وهذا ملاحظ ومعروف لدى الجميع، وارتفع سعر الحليب بجميع مشتقاته وبجميع أنواعه وكذلك أسعار السكر والأرز والزيوت والبيض وغيرها. أما العقارات فشهدت زيادة بنسبة ٣٠٪ خلال العامين الماضيين وبرغم الزيادة التي أمر بها خادم الحرمين الشريفين وفقه الله وأطال في عمره إلا أن الأمر لم يتحسن. وحذر ابن سليم من التأثير السلبي لزيادة الأسعار ونقص الأموال المتوفرة



مواطن يدعو لتحصيل زكاة الأموال عن طريق البنوك



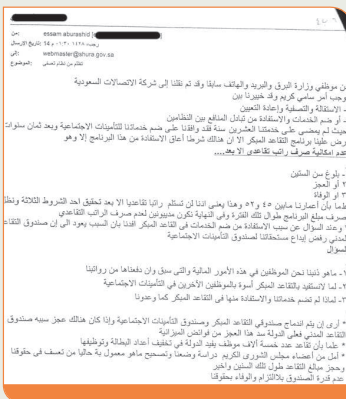
بالإفصاح عن ثروة كل مواطن سواء المحلية أو الخارجية، كما يطلب من جميع الدول التي لها علاقة بالسعودية الإفصاح عن ثروة مواطنيها في الخارج.

وتعنى الجري في عريضته أن يناقش ذلك في مجلس الشورى وترفع في توصية لمجلس الوزراء لإقراره ليتم القضاء على الفقر والبطالة وتسديد الديون والقروض وتمليك كل من لا يملك منزلاً مع أخذ تعهد على المقترض والمدين بعدم تكرار ذلك.

العقيد متقاعد سالم بن صالح الجري يقول في عريضته لرئيس المجلس: إن بلدنا المملكة بلد الخيرات والأمن والأمان، تحتضن مئات المليارات من الريالات لو استفدنا منها لتم القضاء على الفقر والبطالة وتسديد الديون والقروض دون أي دعم مالي من ميزانية الدولة، بشرط تنفيذها بكل دقة ودون تمييز بين الموظفين.

هذه المبادرات يتم استيفؤها بالطرق الشرعية عبر دفع الزكاة وهو أقل من أي ضريبة في أي دولة لا تطبق الإسلام والمعلوم أن الضرائب في الدول تراوح بين ٤ إلى ٨ في المائة على المشتريات و ٢٥ في المائة على الموظفين وأكثر من ذلك على المؤسسات والشركات حيث تصل إلى ٦٠ في المائة من الدخل السنوي، وبيننا الحنيف لا يلزمنا بإخراج أكثر من ٢,٥ في المائة من الأموال.

أبو راشد يقترح ضم صندوق التقاعد المبكر وصندوق التأمينات الاجتماعية



اقترح المواطن عصام بن عبدالرحمن أبو راشد الموظف بشركة الاتصالات السعودية في عريضته التي رفعها لرئيس المجلس إن يتم اندماج صندوق التقاعد المبكر وصندوق التأمينات الاجتماعية وفي حالة وجود عجز في صندوق التقاعد المدني فطى الدولة سد هذا العجز من فائض الميزانية.

ويقول أبو راشد إنه وغيره كانوا يعملون في وزارة البريد والهاتف سابقاً وتم نقلهم إلى شركة الاتصالات السعودية بموجب أمر سامي كريم، وقد تم تخييرهم بين:

- 1- الاستقالة والتصفية وإعادة التعيين.
- 2- ضم الخدمات والاستفادة من تبادل المنافع بين النظامين.

لو افترضنا وجود عشرة آلاف مواطن من الأثرياء يملك كل واحد منهم مائة مليون ريال فقط فيكون مجموع ما يملكونه هو (تربليون ريال)، وزكاتها ٢,٥ في المائة ٢٥ مليار ريال فقط، وحيث إن آخر إحصائية ذكرت عبر الفضائيات تقول: إن عدد الأثرياء في السعودية ٨٩ ألف مواطن يملك أقل مواطن منهم مائة مليون ريال كسيولة نقدية، أي أن الثروة هي ثمانية تريليونات و ٩٠٠ مليار ريال، وزكاتها ٢٢٢ مليار و ٥٠٠ مليون ريال فقط سنوياً. ولو افترضنا أن عدد الفقراء والمساكين والمقترضين والمدينين مليون مواطن فيكون حق كل مواطن منهم ٢٢٢,٥٠٠ الف ريال سنوياً، فإذا افترضنا أيضاً أن ثروة الأثرياء في السعودية ضعف ذلك فيكون زكاتها تقدر ٤٤٠ مليار ريال وحقوق الفقراء والمساكين والمقترضين والمدينين ٤٤٥ الف ريال لكل واحد منهم سنوياً، فكل ما ضاعفنا الثروة تضاعف حق كل واحد منهم.

ولماذا لم تضم خدماتنا والاستفادة منها في التقاعد المبكر.

أفيد بأن السبب يعود إلى أن صندوق التقاعد المدني يرفض إيداع المستحقين لصندوق التأمينات الاجتماعية.

ويتساءل أبو راشد: ما هو ذنبنا نحن الموظفين في هذه الأمور المالية والتي سبق وأن دفعناها من رواتبنا؟ ولماذا لا نستفيد بالتقاعد المبكر أسوة بالموظفين الآخرين في التأمينات الاجتماعية؟ ولماذا لم تضم خدماتنا والاستفادة منها في التقاعد المبكر كما وعدنا؟

وقال: تقاعد عدد خمسة آلاف موظف يفيد الدولة في تخفيف أعباء البطالة. وأنهى عريضته بأمله في أعضاء المجلس أن يدرسوا هذا الوضع ويصحوا ما فيه ليحصل المتقاعدون على حقوقهم.

وقد وافق ضمن من وافقوا على ضم الخدمات للتأمينات الاجتماعية وبعد ثمان سنوات عرض عليهم برنامج التقاعد المبكر إلا أن شروطه صرف الراتب التقاعدي كانت بلوغ سن الستين أو العجز أو الوفاة، علماً بأن عمره وإعمار زملائه ما بين ٤٥ إلى ٥٢ سنة، وهذا يعني أنه لن يستلم راتباً تقاعدياً إلا بعد تحقيق أحد الشروط الثلاثة.

ويقول عبدالرحمن أبو راشد: إنه عند السؤال عن سبب عدم الاستفادة من ضم الخدمات في التقاعد المبكر أفيد بأن السبب يعود إلى أن صندوق التقاعد المدني يرفض إيداع المستحقين لصندوق التأمينات الاجتماعية.

ويتساءل أبو راشد: ما هو ذنبنا نحن الموظفين في هذه الأمور المالية والتي سبق وأن دفعنا من رواتبنا؟ ولماذا لا نستفيد بالتقاعد المبكر أسوة بالموظفين الآخرين في التأمينات الاجتماعية؟